### كريشاتي: الحفاظ على الأبنية التراثية بالمدينة وترميمها

# محافظة دمشق تدرس تعديل نظام البناء المعمول به في العاصمة منذ ٢٥ عاماً

| هادي بك الشريف

التقت محافظة دمشق أخيراً إلى ضرورة تعديل نظام البناء الخاص بدمشق مع لحظ التطور العمراني الخاص، وبالتالي أصبح من الضروري الاستجابة للتغيرات الحاصلة في مجال البناء، ولاسيما أن نظام البناء الخاص بدمشق معمول به منذ عام ١٩٩٧ من دون أن يطرأ أي تغيير عليه.

محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي ترأس أمس اجتماعاً تم خلاله مناقشة ما توصلت إليه اللجنة المشكلة بخصوص تعديل نظام البناء الخاص بمدينة دمشق والمعمول به حالياً.

ودعا كريشاتي اللجنة إلى الإسراع في عملها للانتهاء من تعديل نظام البناء لاعتماده وفقاً للأنظمة مؤكداً أهمية الحفاظ على الأبنية التراثية بالمدينة وترميمها.

ومن أهم الطروحات التي تم مناقشتها للحظها في التعديلات هي المرائب والسطح الأخير وإتمام البناء والمحاور التجارية في المناطق التخطيطية والبروزات واستخدام مواد البناء والإكساء بما يتوافق مع محور الشارع وارتفاعات الأبنية وتوحيدها في كل محور والمصاعد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت معاون مدير التخطيط والتنظيم العمراني نادة العجمي، عمل اللجنة على تعديل نظام البناء ولاسيما في ظل تطور المدن، ما يتطلب تعديل نظام البناء بما يتوافق مع التطور العمراني في المدينة من دون أن يشمل ذلك «دمشق القديمة»، على أن تنهي اللجنة عملها خلال شهر استناداً إلى القوانين والأنظمة، مع إمكانية تطوير بعض البنود التي تتضمن عدداً من الإشكاليات الخاصة بنظام البناء.

ولفتت العجمي إلى عدم الاقتراب من الأبنية التراثية بالمدينة وما يخص ترميمها، علماً أن التعديل المطروح للدراسة يشمل «دمشق الحديثة»، مع استثناء الشرائح الأثرية والأبنية التراثية.

ونوهت معاون المدير بأهمية عمل المحافظة في التوصل إلى مدينة حديثة متطورة ومستدامة، مؤكدة أن اللجنة تضم عدداً من المختصين من دائرة الترخيص والبناء والدراسات التنظيمية إضافة إلى مهندسين من المكاتب الهندسية من نقابة المهندسين ممن يدرسون رخص البناء، وللجنة إمكانية الاعتماد على خبراء من الجامعة، على أن تصدر قرارات تنفيذية للتطبيق.

وكان المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق وافق على إعادة منح رخص إتمام البناء وفق نظام البناء النافذ بالقرار الصادر خلال عام ١٩٩٧ والمصدق بموجب قرار وزير الإسكان.

ونص كتاب صادر عن المكتب التنفيذي والموجه إلى مديرية التنظيم والتخطيط العمراني، بالموافقة على منح الرخص بموجب اشتراطات تتضمن تقديم تقرير فني خماسي مصدق من نقابة المهندسين يثبت السلامة الإنشائية للبناء، وتقديم تعهد بعدم الإضرار بالجوار وإلزامه بالإصلاح الفوري في حال حدوثه.

> انسجام واجهات الأبنية وسطح البناء ملكية مشتركة

كما اشترط التعهد بجعل السطح الأخير (سطح إتمام البناء) ملكية مشتركة بين جميع مقاسم البناء والتعهد بتحقيق انسجام الواجهات الناتجة عن إتمام البناء وبنفس المواد المستخدمة بالواجهات الأساسية للبناء.

كما اشترطت الموافقة بالتأكد من عدم وجود مخالفات بناء على السطح المراد ترخيصه.

وعليه تؤكد مديرية التنظيم والتخطيط العمراني أنها تعيد النظر بعدد من الطلبات المقدمة بموجب قرار المكتب التنفيذي.

### سعر الخروف يصل إلى ١,٣ مليون ليرة والعجل والجمل ٤,٨ ملايين

# الريس لـ«الوطن»: نطلب من المالية إعفاء اللحامين من الضرائب من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١

| عبد المنعم مسعود

كشف محي الدين الريس رئيس جمعية اللحامين في ريف دمشق أن سعر الخروف القائم بارتفاع مستمر حتى وصل بداية هذا الأسبوع إلى سعر يتراوح بين ٢٠ ألفاً و٢٢٥٠٠ ليرة للكيلوغرام على حين أن سعر الكيلوغرام القائم من لحم الجمل ١٦ ألف ليرة ومثله سعر كيلوغرام العجل مما يعني أن سعر الخروف زنة ٦٠ كيلوغراماً يصل لـ١,٣٢٠ مليون وسعر الجمل أو العجل إذا كان وزنه ٣٠٠ كيلوغرام ٤,٨٠٠ ملايين.

وبيّن الريس في تصريح لـ«الوطن» أن واقع ارتفاع أسعار ذبائح خروف العواس يدفع اللحام لرفع السعر وبالتالي فإن ارتفاع السعر يؤدي إلى ضعف بحركة الشراء وبالتالي تصريف اللحوم فبعض اللحامين يمر يومان وأحياناً ثلاثة أيام حتى يستطيعوا بيع ذبيحة واحدة ونادراً من يتمكن بعض لحامي الريف من بيع خروف واحد في اليوم، مبيناً أن أغلب اللحامين يبيعون بين ٧ إلى ٨ كيلوغرامات وفي حدها الأفضل نصف خروف، مبيناً أن سعر الكيلوغرام من لحم الخروف بعظمه بعد الذبح حوالى ٤٣ ألفاً من دون إضافة أي تكاليف.

ويكشف الريس أن عملية بيع اللحوم تختلف من منطقة إلى منطقة أخرى في ريف دمشق لكن إجمالاً فإن حركة الشراء عند المستهلكين أصبحت وفقاً لإمكانات المستهلك وتتجه عموماً نحو السعر المتدني فالليلة أولاً وبعدها المسوفة وتليها اللحمة المجرومة مع دهن ومن ثم اللحمة المجرومة من دون دهن.

وفي تشريح عملية الشراء لدى المستهلك يوضح الريس أن بعض المستهلكين يشترون بمبلغ محدد بثلاثة آلاف وخمسة آلاف وهناك من يشتري كيلوغراماً لكن يطلب توزيعه لعدد من الأوقيات وذلك لاستخدام كل أوقية في طبخة محددة.

ويبرر رئيس الجمعية ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بارتفاع سعر القائم منها الذي يعود سببه لارتفاع سعر العلف الذي وصل إلى ٣١٥٠ ليرة لكيلوغرام الشعير و٣ آلاف ليرة للذرة و٤ آلاف للخلطة الكاملة لذلك فإن تكاليف العلف والمحروقات والنقل كلها تزيد من السعر.

ويدلل الريس على تأثير النقل على سعر الذبيحة بأن أجور نقلة خراف من الرحيبة إلى دوما يصل لحوالي ٤٠٩ آلاف ليرة ومن سوق النشابية بين ٥٠ و٦٠ ألفاً ومن سوق نجها حوالى ١٧٥ ألفاً وهذه كلها تكاليف تضاف إلى سعر الخروف يضاف لها سعر الذبح ٥ آلاف والدلالة ٣ آلاف.

ووفقاً للريس فإن أسواق الذبائح الرئيسية في ريف دمشق تبدأ من السوق الرئيسي في نجها ومن ثم الرحيبة وبعدها النشابية وعدرا ولكنه متوقف حالياً، مطالباً إدارة الجمارك بالموافقة على الكتاب الذي سترفعه الجمعية لاتحاد الحرفيين بالسماح لها بإصدار مهمات لنقل الأغنام في ريف دمشق أسوة بجمعية لحامي المدينة وذلك تسهيلاً لعمل اللحامين.

ويؤكد الريس عودة أغلب مسالخ الريف للعمل مثل مسلخ دوما الذي يذبح يومياً نحو ٤٠ ذبيحة والنبك نحو ٥٠ وعربين نحو ٨ ذبائح وبيبلا نحو ٢٠ و١٠٩ ذبائح في الكسوة ومثلها في المعضمية و٢٠ في جديدة عرطوز، مطالباً المحافظة بإعادة تأهيل مسلخ حرستا الحكومي ليتمكن من تلبية حاجات المنطقة أولاً ولتصبح جميع عمليات الذبح بإشراف صحي ثانياً كما في باقي المسالخ.

ويشير رئيس الجمعية إلى أن عدد لحامي الريف المسجلين يبلغ ١٤٩٦ لحاماً تتلخص مشاكلهم بالكهرباء وخصوصاً في الصيف إضافة إلى المحروقات والأعلاف وكلها تزيد من سعر الخروف وتقلل من حجم شراء المستهلك، مطالباً وزارة المالية بإعفاء اللحامين من التكليف الضريبي خلال سنوات الأزمة ابتداء من عام ٢٠١١ وصولاً لعام ٢٠٢١ وذلك لأوضاعهم الصعبة.



### ٣٩ موقوفاً بجريمة قتل و٤١٤ بجريمة سرقة

# رئيس فرع الأمن الجنائي بطرطوس العقيد آصف العلي لـ «الوطن»: القبض على ٣٠٨٧ شخصاً خلال عام ٢٠٢٢

## توقيف ٤٩ شخصاً بجرائم تهريب الأشخاص عن طريق الحدود اللبنانية

| محمود شاهين

كشف رئيس فرع الأمن الجنائي بطرطوس العقيد آصف العلي أنه بلغ عدد الأشخاص الملقى القبض عليهم خلال العام الماضي ٣٠٨٧ موقوفاً بجرائم مختلفة.

وفي التفاصيل ذكر العلي بعض الجرائم حيث بلغ عدد الموقوفين بجرائم القتل ٣٩ شخصاً نظمت الضبوط اللازمة بحقهم وأحيلوا إلى القضاء، وألقي القبض على ٤١٤ شخصاً بجرائم سرقة المنازل والمحال التجارية و٣٢ شخصاً بجرائم سرقة الدراجات النارية و١٢٠ شخصاً بجرائم سرقة الأسلاك النحاسية و٧٢ شخصاً بجرائم سرقة محتويات السيارات عن طريق كسر الزجاج، وتم توقيف ٢٨ شخصاً بجرائم السلب بالعنف باستخدام السلاح وما تشكله هذه الجريمة من تهديد لأمن المواطنين.

ولفت إلى أنه تم توقيف ٢٥٩ شخصاً بجرائم متعلقة بالمخدرات «ترويج- تعاط- إتجار» كما تمت مصادرة ٥٩ كغ من مادة الحشيش المخدر وحوالي ٢٠٠٠ حبة مخدرة «كبتاغون- زولام- بالتان».

وبالنسبة لجرائم التنقيب عن الآثار والإتجار بها بين العلي أنه تم توقيف ٢٩ شخصاً واسترداد ١١٨ قطعة أثرية تعود لعصور مختلفة، على حين تم في جرائم التعامل بغير الليرة السورية والتصريف وترويج العملة المزورة توقيف ١١٩ شخصاً وتمت مصادرة مبالغ مالية كانت بحوزة الموقوفين.

وفيما يخص جرائم الفساد الإداري أشار إلى أنه تم توقيف ٧٢ شخصاً بمواضيع الفساد الإداري في المحافظة، كما تم في مجال جرائم تهريب الأشخاص توقيف ٤٩ شخصاً سواء عن طريق البحر أم البر عن طريق الحدود اللبنانية وتم التعامل مع هذا الموضوع بمنتهى الشدة وخاصة بعد حادثة الزورق المنكوب قبالة ساحل طرطوس.

أما باقي الأشخاص فقد أوقفوا بجرائم متعددة (إذاعات بحث، خلاصات أحكام ومذكرات قضائية ومخالفات تموينية وإلخ).

> • تمت مصادرة ٥٩ كغ من مادة الحشيش المخدر وحوالي ٢٠٠٠ حبة مخدرة «ترويج-تعاط- إتجار»

ووصف العلي الأرقام بالممتازة قياساً بعمل الفرع في السنوات السابقة وقد انعكس هذا الموضوع على الوضع الأمني في محافظة طرطوس والتي اعتادت أن تنعم بواقع أمني هادئ ومستقر كسابق عهدها هذا الواقع الذي يليق بأبنائها، والتي لن تألو جهداً بالمحافظة عليه مستقبلاً وقمع كل فعل شاذ يعكر صفوه ملتزمين بالقوانين والأنظمة النافذة في التعامل مع أي حالة أو خرق يحدث في المجتمع وبتوجيهات قيادتنا ممثلة بالسيد وزير الداخلية وقيادة الشرطة وانطلاقاً من شعار الشرطة في خدمة الشعب.

وختم العقيد العلي بالقول: ليست الغاية العقوبة ولا التشفي وإنما ردع المسيء عن كل عمل يضر الأسرة الصغيرة انتهاءً بالأسرة الكبيرة الوطن، ونعمل ونضع نصب أعيننا السهر على راحة المواطن وملكه وتطبيق العدالة وإضاءة النور على الزوايا المظلمة التي تُرهب حتى ساكنيها عبر القيام بواجبنا ليلاً ونهاراً في سبيل إعلاء الحق والحقيقة والسير بمجتمع تعمه الطمأنينة، إذ لا سياحة بلا أمن وأمان ولا بيع ولا شراء ولا بناء، بعين ساهرة وأيد ماهرة ينعم الوطن بالأمن عملاً بتوجيهٍ اللواء وزير الداخلية ومدير الإدارة «إدارة الأمن الجنائي» وقائد الشرطة.

# كهرباء حماة: التيار يأتي ضعيفاً من محطات التوليد

| حماة- محمد أحمد خبازي

«رضينا بالبين والبين ما رضي فينا»، هذا ما قاله مواطنون كثر بحماة، تعليقاً على وضع نصف ساعة الكهرباء التي تصل بيوتهم بعد ٥,٥ ساعات من القطع، لشدة ضعفها وعدم استفادتهم منها إلا بشحن جوالاتهم!

ولفت مواطنون في أحياء طريق حلب والضاحية والقصور بمدينة حماة، أن الكهرباء ضعيفة جداً في أحيائهم، على الرغم من تبديل شركة الكهرباء عدة محولات باستطاعات أكبر من القديمة.

وذكر مواطنون في مدينة سلمية أن الكهرباء تصل بيوتهم خائرة القوة، ولا يستفيدون منها شيئاً، فهي لا تشغل أيّاً من أجهزتهم الكهربائية المنزلية.

وأما في منطقة الغاب فالوضع أكثر سوءاً، فالكهرباء – بحسب ما أفاد مواطنون لـ«الوطن» – تنقطع خلال نصف الساعة مرة أو اثنتين، ما يجعل الاستفادة منها شبه معدومة، وخصوصاً في الريف الغربي.

وفي ريف حماة الشمالي، ذكر عدد من المواطنين الذين عادوا لمنازلهم بعد تحرير الجيش منطقتهم من الإرهاب لـ«الوطن» أن الكهرباء - إذا أتت تأتيهم أضعف من «أضعف» نواسة!

من جانبه، ورداً على أسئلة «الوطن»، حول معاناة المواطنين من هذا الوضع المزري، بيّنَ مصدر في الشركة العامة للكهرباء، أن الكهرباء من محطات التوليد تخرج ضعيفة، فتنقل خطوط التوتر المتوسط ١٨ كيلو واط بدلاً من ٢٠، والأمر له علاقة بالمنبع وليس بالخطوط.

وذكر أن التيار لا يأتي من المحطات قوياً ليصل البيوت قوياً، عدا الحمولات الزائدة في معظم المدن والقرى التي تضعف شدته.

وأوضح أن الشركة عملت – وتعمل – على تحسين الشبكة العامة باستمرار من خلال تبديل محولات وخطوط، في العديد من الأحياء والمناطق. ولفت إلى أن تحسين الواقع رهن بزيادة مخصصات المحافظة من الميغات.
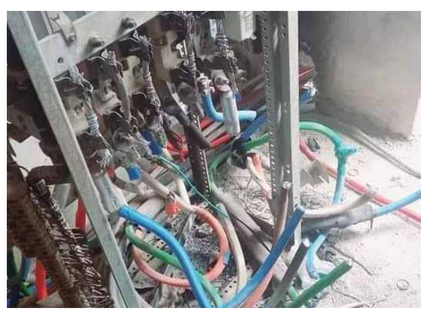
وبيّن أن حصة المحافظة حالياً بين ١٢٠ – ١٣٠ ميغا، منها بين ٤٥ – ٥٠ ميغا للخطوط المعفاة من التقنين أي ما يعني ٤٥٠ – ٥٠٠ ألف كيلو واط ساعي تؤخذ من حصة المحافظة المتبدلة كل ساعة من مركز التنسيق الرئيسي بدمشق. وأوضح أن حصة القطاع الخاص من تلك الخطوط المعفاة من التقنين نحو ٣٠ ميغا، والقطاع العام نحو ١٥ – ٢٠ ميغا وهي مخصصة للمشافي والمطاحن ومحطات ضخ المياه.